

التكامل بين البحث العلمي وفن المرافعة: تأثير الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات على الإقناع القضائي

Integrating Scientific Research and the Art of Advocacy: The Impact of Artificial Intelligence and Data Analysis on Judicial Persuasion

الدكتور عزيز الله موسى فهيمي (الكاتب المسؤول)

استاذ - قسم القانون الخاص - جامعة قم - إيران

م.م. بلال قيس كمال

طالب دكتوراه - القانون الخاص - جامعة قم - إيران

Dr. Azizullah Musa Fahimi (Responsible Author)

Professor - Department of Private Law - University of Qom - Iran

Aziz.Fahimi@yahoo.com

Mr. Bilal Qais Kamal

PhD Student - Private Law - University of Qom - Iran

BilalQaes.BQ@gmail.com

Abstract:

This study examines the impact of artificial intelligence (AI) and data analytics on advancing judicial advocacy, analyzing how lawyers can leverage these technologies to enhance legal arguments and persuasive effectiveness. The research addresses a critical gap in Arabic legal literature regarding AI applications in litigation, focusing on predicting judicial precedents, identifying legal loopholes, and crafting more compelling persuasive discourse. It explores key challenges including algorithmic bias, professional ethics, and data privacy requirements.

Using an analytical methodology, the study provides practical insights into integrating these technologies within judicial systems while proposing safeguards to balance technological innovation with fundamental legal principles. The paper concludes with actionable recommendations for implementing these tools in Arab judicial practice while upholding core values of justice and integrity.

Keywords:

Artificial Intelligence - Judicial Advocacy - Legal Analytics - Modern Technologies - Judicial Rulings

المستخلص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة تأثير الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات في تطوير فن المرافعة القضائية، من خلال تحليل كيفية استفادة المحامين من هذه التقنيات لتحسين جودة الحجج القانونية وتعزيز القدرة على الإقناع، وتبرز أهمية البحث في سد الفجوة البحثية حول تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني، مع التركيز على إمكانية التنبؤ بالسوابق القضائية، تحليل الثغرات القانونية، وصياغة خطاب إقناعي أكثر فعالية، كما يناقش البحث التحديات الرئيسية مثل التحيز الخوارزمي، وأخلاقيات المهنة، ومتطلبات الخصوصية، باستخدام المنهج التحليلي، ويقدم البحث رؤى عملية حول آليات دمج هذه التقنيات في الأنظمة القضائية، مع اقتراح ضوابط تكفل تحقيق التوازن بين الابتكار التقني والمبادئ القانونية الراسخة، وتخلص إلى توصيات لتفعيل هذه الأدوات في الممارسة القضائية العربية، مع الحفاظ على قيم العدالة والنزاهة.

الكلمات المفتاحية:

الذكاء الاصطناعي - المرافعة القضائية - التحليل القانوني - التقنيات الحديثة - الأحكام القضائية.

مقدمة البحث:

في ظل الثورة الرقمية الالكترونية المتسارعة التي يشهدها العالم اليوم، يشهد مجال الممارسة القانونية تحولات جذرية غير مسبوقة، يأتي هذا البحث لاستكشاف أحد أبرز مظاهر هذا التحول، وهو التكامل بين التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات مع فن المرافعة القضائية الذي ظل لقرون يعتمد على المهارات البشرية والخبرات المكتسبة.

لقد أصبحت تقنيات الذكاء الاصطناعي قادرة على تحليل ملايين الصفحات من السوابق القضائية في دقائق، وتحديد الأنماط القضائية، وحتى اقتراح الحجج القانونية الأكثر فعالية، هذه الإمكانيات تطرح أسئلة جوهرية حول مستقبل مهنة المحاماة وطبيعة العمل القضائي في العصر الرقمي.

في هذا السياق، يهدف هذا البحث إلى فحص التأثيرات العميقة لهذه التقنيات على عملية الإقناع القضائي، مع التركيز على كيفية توظيفها لتعزيز العدالة دون المساس بالمبادئ الأساسية للمحاكمة العادلة، كما سوف نسلط الضوء على التحديات الجديدة التي تفرضها هذه الأدوات التقنية على الممارسين القانونيين.

أهمية البحث:

ان هذا البحث له أهمية بالغة من عدة جوانب:

1. الأهمية العملية: حيث تقدم حلولاً تقنية حديثة لتعزيز كفاءة المحامين في إعداد المرافعات وتقديم الحجج، مما يساهم في تحسين جودة العمل القضائي وترشيد الوقت والجهد.
2. الأهمية الأكاديمية: يسد البحث فجوة بحثية في الدراسات حول تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني، وخاصة في مجال المرافعات القضائية الذي لم يحظ باهتمام كافٍ.
3. الأهمية المستقبلية: يطرح البحث رؤى جديدة لتطور مهنة المحاماة في ظل التحول الرقمي الالكتروني، مما يساعد الممارسين على التكيف مع متطلبات العصر التكنولوجي.
4. الأهمية التشريعية: تقدم معايير ومقترحات لتنظيم استخدام التقنيات الحديثة في المحاكم، بما يحفظ حقوق الأطراف ويضمن نزاهة القضاء.

إشكالية البحث:

تكمن إشكالية البحث في التداخل المعقد بين التطور التكنولوجي المتسارع والممارسات التقليدية للمرافعة القضائية، حيث يطرح استخدام الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات في المجال القانوني إشكاليات جوهرية تتطلب دراسة متأنية، وينطلق البحث من تساؤل أساسي حول مدى قدرة هذه التقنيات الحديثة على إحداث تحول جذري في فن المرافعة مع الحفاظ على الأصول المهنية والأخلاقيات الراسخة للمهنة.

تساؤلات البحث:

عدة تساؤلات سنثيرها في موضوع دراستنا ولعل من أبرزها: إلى أي مدى يمكن للذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات أن يعيد تشكيل فن المرافعة القضائية دون المساس بالأسس المهنية والأخلاقية للمحاماة. كيف يمكن توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحليل السوابق القضائية وصياغة الحجج القانونية بكفاءة أعلى.

ما حدود الاعتماد على هذه التقنيات في عملية الإقناع القضائي، وهل يمكن أن تحل محل المهارات الإنسانية في المرافعة. كيف يمكن تحقيق التوازن بين الاستفادة من إمكانيات هذه التقنيات الحديثة والحفاظ على المبادئ الأساسية للمحاكمة العادلة.

اسباب البحث:

ان ابرز الاسباب التي دفعتني لاختيار هذا الموضوع البحثي نتيجة جملة من الاسباب المتشابكة التي تجعله يحتل موقعاً بالغ الأهمية في الساحة الأكاديمية والمهنية على حد سواء. يأتي في صدارة هذه الاسباب ذلك التحول الرقمي الجذري الذي يشهده العالم اليوم، والذي لم يعد ممكناً تجاهل تأثيره العميق على المهن التقليدية بما فيها مهنة المحاماة، حيث أصبحت التقنيات الحديثة تعيد تشكيل الممارسات القانونية بطرق غير مسبوقة.

كما يكتسب الموضوع أهميته من الفراغ البحثي الملحوظ في الدراسات القانونية التي تتناول تداخل التقنيات المتطورة مع فن المرافعة القضائية، خاصة في ظل ذلك التوجه العالمي المتسارع نحو رقمنة القضاء، ولا يمكن إغفال الضغوط العملية المتزايدة التي يواجهها المحامون اليوم لإتقان هذه الأدوات التقنية، مما يستدعي تقديم إطار منهجي وعملي لدمجها في الممارسة اليومية بسلاسة وفعالية.

خطة البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج التحليلي الوصفي في دراسة تأثير الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات على فن المرافعة القضائية، وقد تم تقسيم البحث إلى مبحثين رئيسيين، يتفرع كل منهما إلى ثلاثة مطالب، المبحث الأول بعنوان (الإطار النظري لتأثير الذكاء الاصطناعي على المرافعات القضائية)، حيث يناقش المطلب الأول منه المفهوم العلمي للذكاء الاصطناعي وتقنيات تحليل البيانات في سياقها القانوني، أما المطلب الثاني فيركز على تحليل عملية الإقناع القضائي بين الأصول التقليدية والآليات الحديثة، ويختتم هذا المبحث ثالث يتناول بالتفصيل إمكانيات الذكاء الاصطناعي في تطوير المرافعات القضائية.

أما المبحث الثاني الموسوم بـ(التحديات والضوابط القانونية للتكامل بين التقنية والمرافعات) فيتضمن المطلب الأول منه تحليلاً للتحديات الفنية والقانونية التي تعترض تطبيق هذه التقنيات في المحاكم ويخصص المطلب الثاني لدراسة الضوابط الأخلاقية والمهنية اللازمة لتنظيم هذا

يُعرف الذكاء الاصطناعي بأنه مجال علمي يهدف إلى تصميم أنظمة حاسوبية متطورة قادرة على محاكاة القدرات الذهنية البشرية، مثل التفكير والتعلم واتخاذ القرارات اي كان نوعها، من خلال استخدام خوارزميات مُصمّمة لمعالجة البيانات واستخلاص الأنماط منها (الخليفي، ٢٠٢٢، ص ٤٧).

أما بخصوص التعلم الآلي فهو أحد فروع الذكاء الاصطناعي، ويعتمد على تمكين الأنظمة من تحسين أدائها تلقائياً عبر تحليل البيانات الضخمة، دون الحاجة إلى برمجة صريحة لكل مهمة. وينقسم إلى نوعين رئيسيين:

الاول هو التعلم الموجه: حيث يتم تدريب النظام على بيانات مُصنفة مسبقاً (مثل تصنيف الوثائق القانونية وفقاً لنوع القضية). اما الثاني هو التعلم غير الموجه: وفيه يكتشف النظام أنماطاً خفية في البيانات دون توجيه مسبق (مثل تجميع السوابق القضائية المتشابهة تلقائياً) (الغامدي، ٢٠٢٠، ص ٨٢).

أما تقنيات تحليل البيانات فتتمثل في:

١. التعلم الآلي: وهو قدرة الأنظمة التكنولوجية المتطورة على تحسين أدائها تلقائياً من خلال التجربة دون برمجة صريحة في المجال القانوني اي التحسين يكون ذاتي، يُستخدم لتصنيف الوثائق القانونية وتوقع نتائج القضايا بناءً على البيانات التاريخية (الناصر، ٢٠٢٣، ص ١١٢).

٢. التقيب في النصوص: عملية استخراج المعلومات المفيدة من النصوص غير المنظمة باستخدام تقنيات معالجة اللغة الطبيعية في المحاكم القضائية او في نصوص القوانين، ويساعد في تحليل لغة الأحكام القضائية واستخلاص المفاهيم القانونية الرئيسية (الجبري، ٢٠٢٣، ص ٧٨).

٣. التحليل التنبؤي: يجمع بين الأساليب الإحصائية وخوارزميات الذكاء الاصطناعي للتنبؤ بالنتائج القانونية، يستخدمه المحامون في الدعاوى القضائية لتقييم فرص النجاح في القضايا بناءً على سوابق مماثلة (الزهراني، ٢٠٢٣، ص ٤٥).

التكامل، مع التركيز على معايير الشفافية وحماية الخصوصية، بينما يناقش المطلب الثالث آليات تفعيل الذكاء الاصطناعي في الأنظمة القضائية.

وسوف نختتم البحث بالخاتمة والنتائج والتوصيات، مما يضمن تغطية شاملة للموضوع من جميع جوانبه النظرية والعملية.

المبحث الأول: الإطار النظري لتأثير الذكاء الاصطناعي على المرافعات

سنتناول المبحث الأول من حيث تقديم تعريفاً علمياً دقيقاً لمفهوم الذكاء الاصطناعي وتقنيات تحليل البيانات في المجال القانوني، ثم يناقش تطور أساليب الإقناع القضائي في ظل التقنيات الحديثة، مع تحليل إمكانات هذه الأدوات في تحسين جودة المرافعات، ويختتم بدراسة تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تحليل السوابق القضائية وصياغة الحجج القانونية، مبرزاً كيف يمكن لهذه التقنيات أن تعزز فعالية المحامين في القاعات القضائية.

المطلب الأول: المفهوم العلمي للذكاء الاصطناعي وتقنيات تحليل البيانات في السياق القانوني

يشكل الذكاء الاصطناعي نظاماً حاسوبياً قادراً على محاكاة الذكاء البشري من خلال التعلم الآلي ومعالجة البيانات في المجال القانوني والقضائي، حيث تتجلى تطبيقاته في تحليل النصوص القانونية والقضائية ولوائح الدعاوى وتصنيف السوابق القضائية وتوقع النتائج القضائية، أما تحليل البيانات القانونية فيعني عملية استخراج الأنماط والعلاقات من كميات كبيرة من البيانات القضائية باستخدام خوارزميات متخصصة (الغامدي، ٢٠٢٠، ص ٧٨).

وعرف الذكاء الاصطناعي بأنه فرع من فروع علم الحاسوب يهدف إلى تطوير أنظمة قادرة على أداء المهام المتنوعة التي تتطلب ذكاءً بشرياً مثل التعلم واتخاذ القرارات وحل المشكلات في المجال القانوني، تظهر تطبيقاته في قدرته على تحليل كميات هائلة من السوابق القضائية وتحديد الأنماط القانونية بدقة عالية (الغامدي، ٢٠٢٢، ص ٣٤).

تتنوع أدوات الذكاء الاصطناعي المستخدمة في الممارسة القانونية والقضائية بين أنظمة البحث القانوني الذكية وأنظمة التنبؤ القضائي وأنظمة صياغة المستندات القانونية وقد أظهرت الدراسات أن هذه التقنيات قادرة على معالجة ما يصل إلى ٨٠% من المهام الروتينية التي يقوم بها المحامون كذلك من الممكن الاستفادة منها من قبل القضاة في المنظومة القضائية وتحليل بيانات الدعوى والادلة والمستندات المقدمة بها (الزهراني، ٢٠١٩، ص ١٣٤)

المطلب الثاني: تحديات تطبيق الذكاء الاصطناعي في المرافعات القضائية

يواجه تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي عدة تحديات جوهرية تتطلب معالجة دقيقة، ومن أبرز هذه التحديات:

أولاً: التحديات الفنية والقانونية:

أن من أهم التحديات الفنية والتكنولوجية تتمثل في صعوبة توحيد المعايير التقنية بين المحاكم القضائية المختلفة، فكل نظام قضائي في اي دولة يمتلك بنيته التحتية الخاصة به، مما يعيق إيجاد وتطبيق حلول موحدة، أما التحديات القانونية فتكمن في غياب الأطر التشريعية المنظمة لاستخدام هذه التقنيات، حيث لا تزال العديد من التشريعات العربية لم تتناول مسألة القيمة القانونية للاستنتاجات الصادرة عن الأنظمة الذكية، (الخليفي، ٢٠٢٣، ص ٨٩-٩٥)

ثانياً: مخاطر التحيز الخوارزمي:

أن أنظمة الذكاء الاصطناعي الرقمية قد تركز التحيزات الموجودة في البيانات التاريخية، فعلى سبيل المثال، إذا كانت معظم الأحكام في قضايا الملكية الفكرية لصالح الشركات الكبرى، فإن النظام سيميل إلى توقع نتائج مماثلة حتى لو كانت الظروف مختلفة، وأن هذا التحيز قد يؤثر سلباً على مبدأ المساواة أمام القانون، كذلك الحال في تطبيق العدالة الجائبة فإذا تم توظيف خوارزميات الذكاء الصناعي على نوع معين متحيز ضد مجموعات عرقية معينة ستكون نتائج التحليل الجنائي في تحليل البيانات سلبية، (الغامدي، ٢٠٢٢، ص ١١٢-١١٨)

ثالثاً: تحديات الخصوصية والأمان:

أن التعامل الذكاء الاصطناعي واستخدامه في التحليل القضائي لبيانات الدعوى القضائية يتطلب معالجة كميات هائلة من البيانات الحساسة، (السعدون، ٢٠٢١، ص ١٤٥-١٥٠) وهذا يطرح تساؤلات حول:

١. مدى حماية هذه الأنظمة الرقمية لسرية المعلومات القضائية.
٢. مدى إمكانية اختراق الأنظمة والوصول غير المصرح به للبيانات من قبل الآخرين.
٣. ومدى حماية المسؤولية من تسريب المعلومات الخاصة بالدعاوى.

رابعاً: التحديات المهنية:

هناك تحديات كبيرة من تدخل الذكاء الصناعي في الدعاوى القضائية، ومدى تأثير هذه التقنيات على مستقبل مهنة المحاماة، (الناصر، ٢٠٢٣، ص ٧٦-٨٢)، حيث تشير إلى مخاوف الممارسين من:

١. تقلص الدور الدفاعي المهم للمحامي لصالح الأنظمة الآلية.
٢. وجود صعوبة كبيرة في تفسير احكام الذكاء الاصطناعي أمام المحاكم القضائية.
٣. الاحتياج إلى تطوير مهارات جديدة تواكب هذه التقنيات الالكترونية.

خامساً: تحديات القبول الثقافي والمؤسسي:

أن محاولة مقاومة التغيير التقني في المؤسسات القضائية تشكل عائقاً رئيسياً على المنظومة القضائية حيث يلاحظ:

١. تردد بعض القضاة في المحاكم من الاعتماد على تقنيات غير مألوفة.
٢. عدم امكانية إقناع الأطراف القانونية بنتائج التحليلات الآلية التقنية.
٣. حاجة المجتمع والمحامون والقضاء إلى برامج توعية موسعة.

وتختلف أدوات الإقناع التقليدية (كالشهادات والمستندات الورقية) عن نظيرتها الرقمية (كتحليل البيانات الضخمة والتصوير البياني) في عدة جوانب أساسية حيث تؤثر على فعالية المرافعة القضائية فبينما تعتمد الأدوات التقليدية على الخبرة البشرية والبحث اليدوي في السوابق القضائية وما يعرض عليها من ادلة ومستندات، توفر الأدوات الرقمية إمكانية تحليل آلاف الأحكام في دقائق باستخدام الذكاء الاصطناعي، مع عرض النتائج عبر رسوم بيانية تفاعلية تسهل فهم العلاقات المعقدة بين الأدلة، غير أن هذه التقنيات الحديثة لا تلغي دور الأدوات التقليدية بل تكملها ويضيف عليها، إذ تبقى الشهادات الشفهية والمستندات الأصلية عناصر حاسمة في الإثبات القضائي بالنسبة للقضاء والمحامين، لكن الجمع بين المنهجين يحسن دقة التحليل القانوني وسرعة الوصول إلى المعلومات، واننا نجد أن المحامين الذين يستخدمون الأدوات

وابيضاً في سياق تحسين جودة المرافعة، فأن أنظمة الذكاء الاصطناعي تقدم للمحامين رؤى قانونية استراتيجية ذات قيمة من خلال اقتراح الحجج القانونية الأكثر تأثيراً في الدعوى، بناءً على تحليل شامل لآلاف القضايا المشابهة لها، كما توضح أن بعض الأنظمة المتقدمة أصبحت قادرة على تحليل أنماط كتابة الأحكام والقرارات القضائية التي تصدر من المحكمة، ونبرة صوت القضاة، مما يمكن المحامين من صياغة مرافعاتهم بشكل أكثر توافقاً مع تفضيلات كل قاض، وأن بعض التطبيقات الرقمية الحديثة أصبحت قادرة على توليد مسودات أولية للوائح الدعوى القانونية وتقديمها للمحكمة، مع الحفاظ على الدقة القانونية والأسلوب المهني، (الشهري، ٢٠٢٣، ص ١٤٢-١٥٠)

كما ويقدم الذكاء الاصطناعي إسهامات جوهرية كبيرة في تطوير العمل القضائي من خلال ثلاث آليات رئيسية، أولها يساهم في التنبؤ بمواقف القضاة عبر تحليل أنماطهم القضائية في الأحكام والسوابق التاريخية بدقة عالية الصادرة في الدعوى، ثانيها يكشف الثغرات في الحجج القانونية من خلال مقارنتها مع التشريعات النافذة والأحكام المشابهة، ثالثها يعزز جودة الصياغة القانونية عبر اقتراح صيغ أكثر دقة وإقناعاً، كما أن هذه التقنيات ترفع كفاءة العمل القانوني للقضاة والمحامين في التحليل القانوني مع الحاجة للحفاظ على الدور المركزي للخبرة البشرية، (الخريجي، ٢٠٢٣، ص ٦٧)

على الصعيد العملي ومتابعة اطلاعنا القانوني نجد ان هناك تجارب عربية ناجحة في هذا مجال الذكاء الاصطناعي من الناحية القضائي، حيث ان نظام (قاضي الذكي) في دولة الامارات العربية المتحدة نجح في تقليص وقت البحث القانوني بنسبة كبيرة حيث تعمل الحكومة على أتمتة الخدمات وتحويلها إلكترونياً بالكامل، وذلك بهدف تسهيل الإجراءات وتوفير الوقت والجهد على مواطنيها حيث توفر خدمة (القاضي الذكي) استشارة قانونية مجانية توضح حقوق الاطراف قبل رفع القضايا والدخول في منازعات قانونية، إذ يطرح مجموعة من الفرضيات من خلال الإجابة على العديد من الأسئلة، ما يساعد في الوصول إلى الرأي القانوني حول قضايا عديدة، ومنصة (عدل) السعودية التي ساهمت بشكل كبير في توحيد التطبيق القضائي وتقديم الاستشارات

الرقمية قللوا من البحث والاستعانة بالتقنيات الرقمية بنسبة معينة بسبب عدم الدقة التامة بالاستنتاجات، (هناء العتيبي، ٢٠٢٢، ص ٧٣).

المطلب الثالث: إمكانات الذكاء الاصطناعي في تحسين المرافعات القضائية

يشهد العقد الحالي تحولاً جذرياً في طبيعة العمل القانوني والممارسة القضائية في الدعاوى، حيث أصبحت تقنيات الذكاء الاصطناعي تشكل رافداً ومصدراً أساسياً في تطوير فن المرافعة القضائية، وأن هذه التقنيات الرقمية المتطورة تمثل نقلة نوعية في تاريخ القضاء، حيث تقدم حلولاً غير مسبوقه للتحديات التي تواجه المحامين والقضاة على حد سواء، ولقد تجاوزت إمكانات الذكاء الاصطناعي مجرد كونها أدوات مساعدة، لتصبح شريكاً استراتيجياً في العملية القضائية برمته، (السفياني، ٢٠٢٣، ص ١٤٥-١٥٢)

وفي مجال تحليل السوابق القضائية فأن أنظمة الذكاء الاصطناعي الحديثة تمتلك قدرة فائقة على معالجة ملايين الصفحات من الأحكام القضائية الصادرة في الدعاوى في وقت قياسي، وهو ما كان يستغرق شهوراً من الجهد البشري لتحليلها وتفسيرها والوقوف على قواعدها، هذه الأنظمة الحديثة المتطورة لا تقتصر على التخزين والاسترجاع، بل تمتد إلى اكتشاف الأنماط الخفية والعلاقات غير الظاهرة بين الدعاوى القضائية، كما أن بعض الأنظمة التقنية المتقدمة أصبحت قادرة على التنبؤ باتجاهات المحاكم بنسبة دقة تصل إلى ٨٧%، وذلك من خلال تحليل شامل لعوامل متعددة تشمل طبيعة الدعوى وحيثاتها والسوابق القضائية والظروف الاجتماعية المحيطة بها، (المطيري، ٢٠٢٣، ص ١١٢-١١٨).

أما في مجال اكتشاف الثغرات القانونية والقضائية في الدعاوى، فيبين أن أنظمة تقنيات معالجة اللغة الطبيعية قد وصلت إلى مستوى جداً متقدم من الدقة والوضوح في تحليل النصوص القانونية، حيث أصبحت قادرة على تحديد نقاط الضعف في الحجج القانونية في اي دعوى تعرض عليها، ومقارنتها تلقائياً مع التشريعات النافذة، كما أن هذه الأنظمة تمتلك قدرة فريدة من نوعها على رصد التناقضات في الصياغات القانونية واللوائح والأحكام، وتحديد الفجوات التشريعية والقانونية التي قد تغيب عن المحلل البشري، (البقيمي، ٢٠٢٣، ص ١٣٣-١٤٠)

القانونية، كذلك تطبيق (فقيه) ومبادرة (المحكمة الذكية) في مصر الذان أحدثا نقلة نوعية في صياغة اللوائح في الدعاوى القضائية، هذه التجارب تشير إلى أن المنطقة العربية بدأت تخطو خطوات ممتازة في مجال توظيف التقنيات الحديثة في العمل القضائي وفي المحاماة.

المبحث الثاني: التحديات والضوابط القانونية للتكامل بين التقنية والمرافعات

سوف نتناول هذا المبحث الإطار التنظيمي لتوظيف الذكاء الاصطناعي في المرافعات القضائية، حيث يناقش المطلب الأول التحديات التقنية والقانونية التي تعترض تطبيق هذه التقنيات في المحاكم، ويبحث المطلب الثاني الضوابط الأخلاقية والمهنية اللازمة لضمان التوافق بين الذكاء الاصطناعي وأصول المهنة القانونية، بينما يركز المطلب الثالث على آليات تفعيل هذه التقنيات في الأنظمة القضائية العربية، ويسعى في هذا المبحث إلى تحقيق التوازن بين الاستفادة من إمكانات التقنيات الحديثة والحفاظ على المبادئ الأساسية للعدالة، كما يتضح من خلال تحليل التحديات واقتراح الحلول العملية.

المطلب الأول: التحديات التقنية والقانونية لتطبيق الذكاء الاصطناعي في المرافعات القضائية

يشهد التطبيق العملي لتقنيات الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي مجموعة متشابكة من التحديات التي تتطلب معالجة دقيقة وشاملة، حيث أن التحديات التقنية تمثل العائق الأبرز، (الضويان، ٢٠٢٣، ص ٨٩-٩٧) ونرى ان العديد من المحاكم القضائية تعاني من نقص حاد في البنية التحتية التقنية الحديثة اللازمة لتشغيل أنظمة الذكاء الاصطناعي بشكل فعال، وهذا ما نشاهده في المحاكم في العراق فأنها تفتقر الى مثل هذه التقنيات، حيث تكمن هذه المشكلة في غياب أنظمة تخزين بيانات موحدة وقابلة للتحليل الآلي، وضعف البنية الشبكية الآمنة القادرة على دعم هذه الأنظمة المتطورة ومنع الاختراق الإلكتروني، بالإضافة إلى ندرة الكوادر الفنية التكتيكية المؤهلة لصيانة وتشغيل هذه الأنظمة المعقدة.

تتجاوز التحديات الجوانب التقنية لتشمل إشكاليات قانونية عميقة، حيث يلاحظ غياب شبه تام لأطر تشريعية واضحة تنظم استخدام الذكاء الاصطناعي في معظم الأنظمة القضائية العربية، (السدير، ٢٠٢٣، ص ١٥٥-١٦٣)، ان هذا الفراغ التشريعي يشير تساؤلات جوهرية حول القيمة القانونية للاستنتاجات الصادرة عن

الأنظمة الذكية، وآلية تحديد المسؤولية عن الأخطاء التي قد تنتج عن هذه الخوارزميات، بالإضافة إلى معايير قبول الأدلة المنتجة آلياً أمام المحاكم، وتزداد هذه الإشكاليات تعقيداً مع أنظمة التعلم الذاتي التي تتطور باستمرار دون تدخل بشري مباشر.

كما وتبرز تحديات أخرى تتعلق بقبول هذه التقنيات في الوسط القانوني، حيث يواجه تطبيق الذكاء الاصطناعي مقاومة كبيرة من بعض القضاة والمحامين الذين يفضلون الاعتماد على الأساليب التقليدية المألوفة، كما يصعب في كثير من الأحيان إقناع الأطراف القانونية بنتائج التحليلات الآلية، خاصة عندما تتعارض مع توقعاتهم أو مصالحهم، (العثمان، ٢٠٢٣، ص ١٧٨-١٨٥)، هذا الواقع الحالي يستدعي برامج تدريبية مكثفة للكوادر القضائية والقانونية لتمكينهم من فهم آليات عمل هذه الأنظمة والثقة بنتائجها.

ومن ناحية الأمن المعلوماتي فقد توجد مخاطر جسيمة تهدد سلامة الأنظمة القضائية الذكية، حيث تتعرض هذه الأنظمة لتهديدات كثيرة تشمل إمكانية الاختراق والوصول غير المصرح به للبيانات الحساسة، ومخاطر التلاعب بالخوارزميات لتوجيه النتائج لصالح أطراف معينة، بالإضافة إلى صعوبة تحقيق الشفافية الكاملة في أنظمة التعلم العميق، (الرشيد، ٢٠٢٢، ص ٢٠١-٢١٠)

ان الاعتماد الكبير والمفرط على تقنيات الذكاء الاصطناعي في الممارسة القانونية يشكل تحدياً جوهرياً لاستقلالية المحامي ومهنته، حيث يؤدي هذا الاعتماد إلى تآكل المهارات التحليلية والإبداعية التي تميز المحامي المحترف، إذ تحل الخوارزميات محل العمليات الذهنية المعقدة التي تتطلبها صياغة الاستراتيجيات القانونية، (السدحان، ٢٠٢٣، ص ١٤٥-١٥٢) أن بعض المكاتب المهمة بالكتب القانونية بدأت تعاني من ظاهرة اعتماد المحامين على التقنيات الحديثة بشكل كلي على مخرجات الأنظمة الذكية دون تدقيق نقدي، مما يفقد القدرة على التقييم المستقل للقرارات المستقبلية.

كما اننا نجد ان اعتماد المحامين على التقنيات المتطورة من الذكاء الاصطناعي يجعل المحامين مجرد وسطاء بين العملاء والأنظمة التقنية، حيث تفقد المهنة جوهرها الإبداعي والقدرة الفكرية على التكيف مع الظروف الاستثنائية، كما نجد ان حديثي التخرج من المحامين في العينة البحثية يعتمدون بشكل شبه كامل على التوصيات الآلية في صياغة مرافعاتهم دون الاعتماد على افكارهم الذهنية مما يحد من تطوير أسلوبهم القانوني المميز، وعدم قيامهم بمراجعة القرارات القضائية السابقة والاطلاع عليها وعلى مبادئها، حيث يكتفي الكثيرون بنتائج جاهزة تقدمها الأنظمة دون بحث معمق، كما انه في حال تم الاعتماد المفرط على تقنية الذكاء الاصطناعي يهدد المبادئ الأساسية والأخلاقية للمهنة، كون ان المحامي الذي يتكل كلياً على الأنظمة الذكية قد يفقد القدرة على تحمل مسؤولية قراراته، حيث

أما فيما يتعلق بظاهرة التحيز الخوارزمي فإن التحيز قد يتسلل إلى الأنظمة القانونية الذكية من خلال بيانات التدريب غير الممثلة بشكل عادل وهذا الأمر خطير جداً، أو من خلال التصميم غير المحايد للخوارزميات نفسها، (الفوزان، ٢٠٢١، ص ٩٢-١٠٠)، كما أننا نرى بأن وجود تنوع مصادر بيانات التدريب للأنظمة التقنية لتمثيل كافة الشرائح الاجتماعية بشكل عادل، وإخضاع الأنظمة لاختبارات إنصاف دورية لتكون لها نتائج غير متحيزة بأي شكل من الأشكال، وتشكيل لجان رقابية متخصصة تضم خبراء في القانون والتقنية وعلم الاجتماع لمراجعة أداء هذه الأنظمة بشكل مستمر.

ان استخدام الذكاء الاصطناعي في الممارسة القانونية يطرح إشكالية كبيرة تتعلق بمدى توافقه مع المبادئ الأخلاقية الراسخة لمهنة المحاماة، كما أن هذا التوافق يحتاج إلى إعادة تعريف بعض المفاهيم المهنية التقليدية، حيث أن التقنيات الحديثة تختبر مرونة المبادئ الأخلاقية للمهنة وقدرتها على التكيف مع المستجدات التقنية، (السفاني، ٢٠٢٣، ص ١١٥-١٢٣)، ونجد أن الدمج بين الذكاء الاصطناعي وممارسة المهنة القانونية يجب أن يخضع لضوابط صارمة تحفظ جوهر المهنة مع الاستفادة من الإمكانيات التقنية.

وننا نرى من ناحية السرية المهنية في المحاماة توجد هناك مخاطر جسيمة قد تهدد مبدأ السرية للعملاء القانونيين الذي يشكل محل الثقة في العلاقة بين المحامي وموكله، حيث أن استخدام الأنظمة الذكية يتطلب مشاركة البيانات على نظم خارجية في كثير من الأحيان مما قد يعرض المعلومات السرية للاختراق أو الاستخدام غير المصرح به، ونجد أنه من الضروري تطوير أنظمة ذكاء اصطناعي محلية محكمة تحفظ البيانات داخل المكاتب القانونية، مع تشديد العقوبات على أي انتهاك لسرية المعلومات.

المطلب الثالث: آليات تفعيل الذكاء الاصطناعي في الأنظمة القضائية

ان تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي في المحاكم العربية يواجه تحدياً تنظيمياً وتقنياً معقداً، حيث يتطلب تطوير إطار وخطة عمل متكاملة يأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات القانونية والثقافية للنظم القضائية، ولتفعيل هذه الآليات وضمان نجاحها هناك ثلاث ركائز أساسية وهي:

يصعب تحديد مدى مساهمته الشخصية في الدفع والادلة القانونية، كما أن هذه التقنيات قد تفرض توجهات معينة غير محايدة، مما يقيد حرية المحامي في اختيار الاتجاه القانوني الأمثل للدعوى.

المطلب الثاني: الضوابط الأخلاقية والمهنية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في المرافعات القضائية

ان التكامل بين الذكاء الاصطناعي والممارسة القانونية يمثل تحدياً أخلاقياً ومهنياً بالغ التعقيد، يتطلب إطاراً تنظيمياً دقيقاً يحفظ جوهر المهنة المحاماة مع الاستفادة من إمكانيات التقنية الحديثة، وأن قضية الشفافية تمثل الحجر الأساس في هذا الإطار القانوني حيث يجب على الشركات المطورة للأنظمة القانونية الذكية تقديم تفسير واضح لآليات عمل خوارزمياتها، بما يشمل تحديد مصادر البيانات المستخدمة في التدريب، ومعايير الوزن النسبي للعوامل المختلفة في عملية اتخاذ القرار، وآليات التحقق من دقة المخرجات، الرشيد (٢٠٢٣، ص ٧٧-٨٥)، كما أننا نجد ضرورة وجود نظام واضح للمسألة يحدد مسؤوليات جميع الأطراف المعنية، من المطورين إلى المشغلين والمستخدمين النهائيين له.

اما فيما يخص حماية البيانات فيجب ان يكون هناك تحليلاً شاملاً للمخاطر المترتبة على معالجة الأنظمة الذكية للمعلومات الحساسة المهنية، حيث تشير إلى أن العقود والوثائق القانونية غالباً ما تحتوي على بيانات شخصية ومعلومات سرية للغاية للعملاء، مما يستدعي تطبيق أعلى معايير التشفير وإدارة الهويات الرقمية، وإنشاء أنظمة صلاحيات متدرجة للوصول إلى المعلومات، مع تسجيل دقيق لكافة عمليات الاستعلام والاستخدام، وإجراء مراجعات أمنية دورية شاملة للتأكد من سلامة النظم من الثغرات الأمنية، (العليان، ٢٠٢٢، ص ١٣٣-١٤٠).

ومن جانب المهنة فإن هناك مخاطر من الاعتماد والاتباع المفرط للتقنية على استقلالية المحامي ومهاراته الأساسية، حيث أن الذكاء الاصطناعي يجب أن يبقى في إطار الأداة المساعدة التي تعزز قدرات المحامي دون أن تحل محل حكمه المهني والذهني والقانوني المستقل، (السديري، ٢٠٢٣، ص ١٥٥-١٦٢)، كما يجب ان يلتزم المحامي بالمعايير المهنية الصارمة التي تضمن بقاء السيطرة النهائية على الاستراتيجية القانونية التي يتبناها، مع حقه في تعديل وتجاوز توصيات الأنظمة الذكية عندما يرى ذلك مناسباً له، ومنع أي شكل من أشكال التفويض الكامل للقرارات القانونية لأنظمة الذكاء الاصطناعي.

١. تحديد التكييف القانوني للقرارات والاحكام الصادرة بمساعدة انظمة الذكاء الصناعي.
 ٢. وضع معايير رصينة لمسألة المطورين والمشغلين للانظمة الرقمية.
 ٣. ترسيخ مبادئ الشفافية في التعامل مع الخوارزميات.
- ثانياً: البنية التحتية والكفاءات: هناك ضرورة كبيرة في تحفيز الحكومات بالاستثمار في:
١. تطوير منصات وتطبيقات وطنية للذكاء الاصطناعي القانوني والقضائي.
 ٢. تأهيل الكوادر القضائية عبر برامج تدريبية متخصصة في الانظمة الذكية.
 ٣. إنشاء وحدات دعم فنية وتكثيكية داخل المحاكم القضائية
- ثالثاً: التكامل مع الخصوصيات المحلية: يجب أن تراعي أنظمة الذكاء الاصطناعي القضائية الخصائص القانونية واللغوية والثقافية للبيئة (المانع، ٢٠٢١، ص ١٥٥-١٦٥) من خلال تكييف الحلول التقنية مع:
١. الأنظمة القانونية العربية المستمدة من الشريعة الإسلامية.
 ٢. اللغات المحلية واللهجات المختلفة.
 ٣. الثقافة القضائية السائدة في كل دولة.
- رابعاً: التجارب الرائدة: نجد ان من الضروري اللجوء الى ابرز التجارب الاخرى التي برز فيها دور الاصطناعي مثل:
١. منصة (عدل الذكية) في السعودية.
 ٢. نظام (القاضي الذكي) في دبي.
 ٣. مبادرة "المحكمة الذكية" في مصر.
- الخاتمة:
- أن التكامل بين الذكاء الاصطناعي وفن المرافعة القضائية يمثل تحولاً جوهرياً في تاريخ الممارسة القانونية والقضاء ومهنة المحاماة، حيث يجمع بين إمكانات التقنية الحديثة وأصالة المهنة القانونية، وقد بينت الدراسة أن هذه التقنيات رغم تحدياتها التقنية والأخلاقية تقدم فرصاً غير مسبوقة لتعزيز كفاءة النظام القضائي وضمان عدالة أكثر دقة وموضوعية.
- وفي ضوء التحول الرقمي العالمي، تظهر الحاجة الملحة لتطوير كفاءات المحامين والقضاة في التعامل مع هذه التقنيات، مع الحفاظ على الروح الإبداعية والتحليل النقدي الذي يميز العمل القانوني، وأخيراً، فإن مستقبل المرافعة القضائية في العصر الرقمي يتطلب تعاوناً وثيقاً بين المشرعين والممارسين القانونيين وخبراء التقنية، لبناء نموذج رقمي أصيل يوفق بين إمكانات الذكاء الاصطناعي ومتطلبات العدالة النوعية، في إطار يحترم المبادئ الدستورية والقيم الأخلاقية الراسخة في مهنة المحاماة.

النتائج:

- تحسين كفاءة العمل القضائي: يسهم الذكاء الاصطناعي في تسريع عملية البحث القانوني وتحليل السوابق القضائية بشكل كبير، مع زيادة ملحوظة في دقة النتائج وجودة التحليل.
- تحديات تشريعية وتقنية: تبرز حاجة ماسة لتطوير أطر قانونية متكاملة لتنظيم استخدام التقنيات الحديثة في المحاكم، ومواجهة التحديات المتعلقة بالمسؤولية وقبول الأدلة الرقمية.
- تأثير على المهارات المهنية: يلاحظ وجود ميل متزايد بين المحامين الجدد للاعتماد المفرط على الأنظمة الذكية، مما قد يؤثر سلباً على تطوير مهاراتهم التحليلية والاستقلالية المهنية.
- تعزيز جودة المرافعات: تثبت التقنيات الحديثة قدرتها على تحسين جودة الحجج القانونية والصيغة المهنية، مع تقديم رؤى استراتيجية قيمة للمحامين.
- متطلبات التطبيق الناجح: يتطلب التكامل الفعال بين الذكاء الاصطناعي والممارسة القضائية تطوير بنية تحتية متكاملة، وبرامج تدريبية متخصصة، وحلولاً تقنية تلائم الخصوصيات المحلية.
- التوصيات:
١. تطوير تشريعات عربية موحدة لتنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي.
 ٢. إنشاء مراكز تدريب متخصصة لرفع كفاءة المحامين في التعامل مع التقنيات الحديثة.
 ٣. تطوير أنظمة ذكاء اصطناعي محلية تتناسب مع الخصوصيات القانونية العربية.
 ٤. تعزيز الشفافية في خوارزميات الذكاء الاصطناعي القانوني.
 ٥. الحفاظ على التوازن بين الأدوات التقليدية والحديثة في الممارسة القضائية.

المصادر والمراجع:

١٣. السديري، خالد بن أحمد، (٢٠٢٣)، المعايير المهنية للمحاماة في العصر الرقمي، (الطبعة الثانية)، جدة: دار الفكر القانوني.
١٤. السعدون، محمد بن علي، (٢٠٢١)، أمن المعلومات في الأنظمة القضائية الذكية، (الطبعة الأولى)، جدة: مركز النشر الجامعي.
١٥. السفيناني، عبد العزيز بن محمد، (٢٠٢٣)، النزاع الاصطناعي في التحليل القضائي: من النظرية إلى التطبيق، (الطبعة الثانية)، الرياض: دار العلوم القانونية.
١٦. الشهري، عائشة بنت محمد، (٢٠٢٣)، تحليل أنماط الكتابة القضائية باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، مجلة البحوث القضائية، (٤) 12.
١٧. الضويان، عبد الرحمن بن سليمان، (٢٠٢٣)، البنية التقنية للتحويل الرقمي في القضاء، (الطبعة الأولى)، الرياض: دار العدل للنشر.
١٨. العتيبي، هناء بنت خالد، (٢٠٢٢)، البيانات الضخمة في التحليل القانوني، مجلة التقنية القضائية، (٢) 8.
١٩. العثمان، لطيفة بنت سعد، (٢٠٢٣)، تقبل التقنيات الحديثة في الوسط القضائي، (الطبعة الأولى)، الدمام: دار المستقبل القانوني.
٢٠. العليان، سارة بنت محمد (٢٠٢٢)، أمن المعلومات السرية في الأنظمة القضائية الذكية: التحديات والحلول، المجلة العربية للقانون والتقنية، (٢) 5.
٢١. الغامدي، خالد بن سعود، (٢٠٢٢)، تحليل البيانات القانونية، جدة: مركز النشر الجامعي.
٢٢. الغامدي، خالد بن سعود، (٢٠٢٢)، تأثير التقنيات الحديثة على الممارسة القضائية، المجلة القانونية السعودية، (٣) 12.
٢٣. الفوزان، مريم بنت عبدالعزيز، (٢٠٢١)، التحيز الخوارزمي في الأنظمة القانونية: الكشف والعلاج، (الطبعة الأولى)، الدمام: دار المستقبل للدراسات القانونية.
٢٤. المانع، أمل بنت عبدالرحمن، (٢٠٢١)، التكيف الثقافي للتقنيات القانونية، (الطبعة الأولى)، الدمام: دار الفكر.
٢٥. المطيري، سالم بن عبد الله، (٢٠٢٣)، الأنماط الخفية في الأحكام القضائية: منهجية الكشف والتحليل، (الطبعة الأولى)، جدة: مركز البحوث القضائية.
٢٦. الناصر، فاطمة بنت إبراهيم (٢٠٢٣)، التعلم الآلي في التحليل القانوني: دراسة تطبيقية، مجلة دراسات قانونية، (٢) 8.
١. البقمي، خالد بن سعد، (٢٠٢٢)، التحليل النصي الآلي للوثائق القانونية: الأسس والتطبيقات (الطبعة الثالثة)، الدمام: دار الفكر القانوني.
٢. الجبري، علي بن أحمد (٢٠٢٣)، التنقيب في النصوص القضائية: آليات وتطبيقات، مجلة البحوث القانونية، (١) 15.
٣. الخرجي، عبدالله بن محمد (٢٠٢٣)، الذكاء الاصطناعي والتنبؤ القضائي، الرياض: دار العدل.
٤. الخلفي، أحمد بن عبد الله (٢٠٢٢)، التقنيات الحديثة في المحاماة، الرياض: دار العلم.
٥. الخلفي، أحمد بن عبد الله (٢٠٢٢)، الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته القانونية، الطبعة الأولى، الرياض: دار العلم للنشر.
٦. الرشيد، سعود بن ناصر، (٢٠٢٢)، الأمن السيبراني في الأنظمة القضائية الذكية، مجلة القانون الرقمي، (٤) 6.
٧. الرشيد، عبدالله بن ناصر، (٢٠٢٢)، الحوكمة الأخلاقية للذكاء الاصطناعي في المجال القضائي، الطبعة الأولى، الرياض: دار العدل للنشر.
٨. الزهراني، صالح بن محمد، (٢٠٢٣)، التنبؤ بنتائج القضايا باستخدام الذكاء الاصطناعي: دراسة ميدانية، المجلة العربية للقانون والتقنية، (٤) 5.
٩. الزهراني، علي بن إبراهيم، (٢٠١٩)، المحاماة الرقمية: التحديات والفرص في العصر التكنولوجي، (الطبعة الأولى)، الدمام: دار المستقبل للطباعة والنشر.
١٠. السبيعي، هدى بنت خالد، (٢٠٢٢)، التشريعات المنظمة للذكاء الاصطناعي في المجال القضائي، (المجلة العربية للسياسة والقانون)، (٣) 15.
١١. السدحان، أحمد بن محمد، (٢٠٢٣)، استقلالية المحامي في العصر الرقمي، (الطبعة الأولى)، الرياض: دار العدالة للنشر.
١٢. السديري، خالد بن أحمد، (٢٠٢٣)، الإطار التشريعي للذكاء الاصطناعي في القضاء، (الطبعة الثانية)، جدة: مركز الدراسات القضائية.